

تلاعب مصرف لبنان بسعر الصرف أمر خطير شيخاني: نعيش في دوامة لا يستطيعون إيقافها

"استحي" الدولار من الليرة، والطبقة الحاكمة السياسية والادارية لم تخل بعد منها ولم تعتذر لها عن افعالها الى هذا الدرك بسبب نكرانها وامعانها في تعمد وصولها الى اعماق من القعر. سؤال واحد يطرحه اللبناني، كيف ومتى سيتوقف نهبا، وهذا الكلام يسمع عند الصراف وفي السوبرماركت وفي الصيدلية و...



الخبير الاقتصادي نيكولا شيخاني.

لا حيلة لدى المواطن للوصول الى التغيير، فجزور هذه الطبقة في التسلط والتعمية ضاربة في العمق وهي متأصلة في الفساد والنهب على "عينك يا تاجر"، بمعنى آخر لا خجل ولا مستحي، وهي تعرف سر الخلاص الذي لم يعد سرا، لكن ترجمته تتطلب اعلانا من الطبقة الحاكمة بأنها شبتت نهبا وستبدأ باصلاح ما تهدم، وهذا اضغاث احلام.

الخبير الاقتصادي نيكولا شيخاني، اكد لـ"الامن العام" ان الدولة "لم تقم بما هو مطلوب منها لوقف التدهور المستمر، فالوضع لن يتحسن مستقبلا اذا ما واصلت سلوك طريق المماطلة في تنفيذ الاجراءات المطلوبة، محليا ودوليا". واعتبر ان خطة التعافي التي يتحدثون عنها "ما هي الا خطة تصفية لما تبقى من قدرات مالية لدى المصارف". ولم ينكر ان مصرف لبنان الذي يعتمد اليوم على صيرفة لسحب ما تبقى من اموال للمودعين "هو الذي يتلاعب بسعر الصرف".

الدولة تشطب ديونها لتهرب من دفع اموال المودعين

هل يتجه الوضع الاقتصادي الى مزيد من التدهور ام يوجد بصيص امل؟
□ ان الدولة ومصرف لبنان لا يقومان باتخاذ الاجراءات الاصلاحية الضرورية المتعلقة بالاوضاع المالية والنقدية والمصرفية والتي تساعد على تحسين واقع الاقتصاد الوطني. هذا الامر خطير جدا خصوصا ان الازمة اشتدت منذ ثلاث سنوات، ولم يحرك هؤلاء الاطراف ساكنا. ان تعثر الدولة تجاه دفع ديونها

الخارجية ضرب الاقتصاد، وساهم في تدهور سعر الصرف، وصنّف لبنان بلدا مفلسا. وبدلا من تنفيذ عملية الاصلاح المطلوبة ساهموا في خلق الازمات، الواحدة تلو الاخرى. لم تقم الدولة

بما هو مطلوب منها لوقف التدهور المستمر، والوضع لن يتحسن مستقبلا اذا ما واصلت سلوك طريق المماطلة في تنفيذ الاجراءات المطلوبة، محليا ودوليا. اما خطة التعافي التي يتحدثون عنها، فما هي الا خطة تصفية لما تبقى من قدرات مالية لدى المصارف. اذ حين تطالب الدولة بشطب ديونها المتوجبة للقطاع المصرفي، فهذا يعني عمليا تهربها من دفع مستحققاتها من اموال المودعين، اي القيام بـ "هيركات" على الودائع بنسبة 70%. الخطة الانقاذية مفهوما العام لا تركز على الافلاس، بل على استعادة الثقة والاصول واسترجاع الودائع واعادة هيكله

حماية نفسها لا إنقاذ البلد

يتعزز الاعتقاد يوما بعد يوم ان الطبقة الحاكمة لا تملك بين يديها اي حل لاجراء اللبنانيين من الازمة التي تسببت بها، وان خطتها الوحيدة كانت ولا تزال شراء الوقت. فكلما تقدمت خطوة في سياق الاصلاح، كلما ازداد وضوحا ان هدفها الوحيد هو ضمان مصحتها الخاصة والافلات من العقاب.

ما يؤكد هذا التوجه هو قانون الكابيتال كونترول الذي اقرته اللجان النيابية المشتركة وفي طياته اكثر من عيب وثغرة، بالاضافة الى اقتراح قانون الاطار لاعادة التوازن الى الانتظام المالي، وهو لا يخرج ايضا عن سياق السعي الى الافلات من العقاب.

ابرز ثغرة الكابيتال كونترول هي:

- اعطاء لجنة الرقابة المزمع تشكيلها حق تحديد المبالغ المسحوب بما تراه مناسباً.
- السير في التمييز بين الاموال المؤهلة والاموال غير المؤهلة.
- تثبيت منصة صيرفة وترك تحديد صلاحيات لجنة الرقابة لمجلس الوزراء.
- تعيين مصير اموال المؤسسات الضامنة والجمعيات والضمان الاجتماعي وصناديق التعاضد. اما ثغرة اعادة التوازن الى الانتظام المالي، فهي:
- التحرر من الالتزام بمعالجة الفجوة المالية للنظام المصرفي في لبنان وتدابيراته على المودعين.
- استعمال اصول الدولة لتغطية خسائر القطاع المصرفي ومعالجة قسم من التزامات مصرف لبنان للمصارف.
- عدم جدية النص المتعلق باستعادة الاموال المتأتية من جرائم الفساد وفقا للقوانين النافذة لاسيما القانون رقم 214 بتاريخ 2021/4/8.

• فرز الودائع بين مؤهلة واخرى غير مؤهلة. ووفق التصنيف الحكومي يمكن لاموال الفساد ان تكون مؤهلة، فيما يمكن لودائع المتقاعد، على سبيل المثال، ان تكون غير مؤهلة. والاغرب ان فرز هذه الودائع سيكون من مهام المصارف القابلة للاستمرار، في تأكيد على اعفائها من اي مسؤولية وفتح المجال امامها لمزيد من الاستنساب.

هذا غيض من فيض الفجوات الموجودة في اقتراح القانون التي تصر الحكومة المستقبيلة على درسه واقارره في المجلس النيابي. بالتالي، كل ذلك يؤكد تعزيز عملية الافلات من العقاب، مما يشير الى ان الاولوية الفعلية هي لتحديد من يدفع الثمن الطبقة السياسية: المودعون فقط ام كل الناس؟ بمعنى آخر، سيكون الخيار بين بيع اصول الدولة لتسديد الودائع وبالتالي تحميل مجمل المواطنين مسؤولية تسديد اموال المودعين وشطب هذه الودائع، بما يؤدي الى تحميل المودعين وحدهم تبعات السياسات الكارثية التي اتبعت على مر السنين.

وفق ما يقوله خبراء من اهل القانون، فان من يريد ان يخرج من الازمة عليه تقديم خطة واضحة تحدد المسار الفعلي للخروج منها، وبالتالي لا يمكن للقانون ان يكون جديا من دون تقديم دراسة عملية عن الاصول والديون والودائع مع تحديد المسؤول عن التنفيذ وضمن اي مهلة زمنية، ومع التأكيد على المسؤولية الشخصية لا السياسية لمن يتقاعس عن القيام بدوره. وعليه، يخشى ان تكون الخطة الوحيدة المطروحة اليوم هي بيع الكلام الى حين تثبيت "الهيركات" وشطب الودائع، مع اظهار نوع من الضمانات، ومن دون ان يعني ذلك انقاذ البلد.

ويرى عدد آخر من الخبراء، ان الهدف من كل هذه المشاريع نقل المعركة لتكون بين فئات الشعب: مودعون من جهة وغير مودعين من جهة اخرى، لا بين الناس والطبقة السياسية التي بعدما امعنت في السياسات الافلاسية على مر 30 سنة، تثبت منذ العام 2019 ان جل همها هو حماية نفسها لا انقاذ البلد.

القطاعين المصرفي والعام والنقد. عندما يبدأ الاصلاح تبدأ المحاسبة، وعندما تبدأ المحاسبة فهي ستطال جميع من ارتكب الجرائم المالية وغيرها. يحاولون اليوم تمرير خطة التعافي المشبوهة بغطاء من صندوق النقد الدولي، وهو امر لا يقبل به حتى الصندوق. لذلك فهو يتجه الى الاصرار على تطبيق الاصلاحات المطلوبة والتي تشمل الكهرباء والمصارف والادارة وتسهيل المواصلات، والتخفيف من الانفاق الاداري غير المجدي، وتساعد على دعم الانتاج المحلي. الاعتماد على صندوق النقد هو لاعادة الثقة بالدولة، وثقة المستثمرين الاجانب للعودة الى لبنان. هذا ما يحتاج اليه لبنان، وليس وضع قوانين على مقاسات معينة وباهداف مبيتة تفقده القدرة على استعادة اقتصاده المزدهر.

■ مع رفع سعر صيرفة استمر ارتفاع سعر الدولار في شكل جنوني، ما هي الاسباب؟ □ لا يوجد مؤشر اقتصادي تم العمل عليه بخفض سعر الدولار. لم يعد مصرف لبنان قادرا على تعزيز احتياطياته كما كان يفعل في السابق من فوائض ميزان المدفوعات، لذلك لجأ الى الهندسات المالية وسحب اموال المودعين. اليوم يعتمد على صيرفة لسحب ما تبقى من اموال للمودعين وهو الذي يتلاعب بسعر الصرف، لأن لا قدرة لأي جهة ولا لأي موقع عبر وسائل التواصل او ما يحكى عن تهريب الاموال الى سوريا، يمكنها رفع سعر الصرف وخفضه بهذا المقدار وبهذه السرعة.
ان التلاعب بسعر الصرف بين منصة صيرفة والسوق السوداء امر خطير، ونعيش في دوامة لا يستطيعون ايقافها، لانه لا توجد خطة متشددة وفق ما يسمى بالمثلث الذهبي، اي خطة تعاف، اقتصادية ومالية ونقدية. ◀

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS

The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb

إضافة الى تحويل المودع الى عبد لتلك التعامل، لأنه مجبر على القبول بها لتأمين مصدر عيشه من ايداعاته. بهذه الاجراءات قطعوا حبل الوصل بين الحق والحاجة، والمودع كما المواطن يترنح بين اسعار الصرف الممنوعة. لذلك، فان التعامل بين مصرف لبنان والمصارف القانونية، لكنها غير شرعية وغير منصفة بحسب الدستور للمودع وللمواطن.

ما هو تأثير تعديل سعر الصرف الرسمي مع بداية شباط الى 15 الف ليرة للدولار؟ وهل يمكن من خلاله الاتجاه نحو توحيد سعر الصرف؟
الدولار الجمركي يرفع سعر السلع بين 10 و15%. لكن، باعتماد سعر الصرف الرسمي، سترتفع الاسعار بشكل كبير لأن السحوبات ستزيد، وبالتالي سيلجأ المركزي الى طبع الادارات المالية مما سيؤدي الى التضخم وسيرتفع سعر الصرف مجدداً. في كلا الحالتين، ان توحيد سعر الصرف لا ينفذ من دون خطة اقتصادية ونقدية ومالية.

هل ترى الحل بالدولة والتخلي عن الليرة؟

الدولة ليست الحل، وهي تأتي تلقائياً. فعندما يتقاضى العامل او الفني او الاختصاصي اجره بالدولار، فان حياته الشخصية لا تتأثر بسعر الصرف. الدولة ساهمت في تنظيم حياة المواطن في القطاع العام في حدها الادنى، وهي لا تؤمن النمو بل تدخل في قطاعات الفساد والتهريب وتبيض الاموال وتفقد الدولة سيادتها على عملتها الوطنية، والمواطن سيستمر في عبوديته للدولار. الحل يكمن في الخطة الاقتصادية السليمة والمحاسبة والتنظيم الاداري وعودة الثقة بدولة القانون والمؤسسات، تمهيدا لعودة الثقة بالاقتصاد ككل.

ع.ش.

هل ان سعر السوق الموازية ليس وهمياً كما يقال؟
سعر السوق الموازية ليس وهمياً بل هو الحقيقي، وقد تكون هناك نسبة 10% كهامش للتلاعب بالسعر.

لهذا تلحق به منصة الصيرفة؟
ان المنصة مجبرة على اللحاق بالسعر الموازي لانها غير قانونية. استناداً الى قانون النقد والتسليف، فان تلاعب مصرف لبنان بسعر الصرف هو امر خطير. البنك المركزي هو الذي يسيّر سوق العملة اليوم ولديه القدرة على ذلك. فاذا ضخ مليار دولار في السوق يمكنه ان يخفض سعر الدولار الى 20 الفا مؤقتاً، لكنه سيعود الى الارتفاع مجدداً لأن المؤشرات الاقتصادية غير موجودة وعملية الاصلاح لم تبدأ بعد.

من يتخذ القرار بسعر صيرفة، هل هو حاكم مصرف لبنان منفرداً ام المجلس المركزي مجتمعاً؟
لا يستطيع الحاكم اتخاذ مثل هذا القرار منفرداً، فالكمل مسؤول والا فليعلنوا رفع مسؤوليتهم عن هذا الموضوع.

وصل سعر الدولار الى اكثر من 50 الف ليرة من يتحمل نتائجها؟
لا شك في ان القطاع العام اي موظف الدولة الاداري هو الذي يدفع الثمن، والذي يتحمل المسؤولية هم اصحاب الشأن من السياسيين الذين لا يقومون بما هو مطلوب لوقف التدهور. لقد تركوا الامر بيد مصرف لبنان الذي يتحكم بالسوق النقدية والاقتصادية وحتى المالية. على المركزي ان يتحكم بالسوق، لكن وفق ضوابط تضعها الدولة، كما يحدث في كل بلدان العالم وفق التنسيق بين السياسيين المالية والنقدية. ما يحدث اليوم هو اصدار تعاملات تضخمية تخضع لها المصارف،

هل ان سعر السوق الموازية ليس وهمياً كما يقال؟
سعر السوق الموازية ليس وهمياً بل هو الحقيقي، وقد تكون هناك نسبة 10% كهامش للتلاعب بالسعر.

لهذا تلحق به منصة الصيرفة؟
ان المنصة مجبرة على اللحاق بالسعر الموازي لانها غير قانونية. استناداً الى قانون النقد والتسليف، فان تلاعب مصرف لبنان بسعر الصرف هو امر خطير. البنك المركزي هو الذي يسيّر سوق العملة اليوم ولديه القدرة على ذلك. فاذا ضخ مليار دولار في السوق يمكنه ان يخفض سعر الدولار الى 20 الفا مؤقتاً، لكنه سيعود الى الارتفاع مجدداً لأن المؤشرات الاقتصادية غير موجودة وعملية الاصلاح لم تبدأ بعد.

في ظل هذا الوضع، ما هو دور البنك المركزي والمصارف في لعبة الدولار؟ وما هي ادوارها الخفية؟
سحب دولارات من السوق فقط، فعندما يتم طبع الاوراق النقدية تتدهور الكتلة النقدية، والمودع او المواطن هو الذي يخسر. في المقابل، عندما يحاول المركزي لجم ارتفاع سعر الصرف، يضطر الى ضخ الدولارات في السوق فيسجل الخسارة. والخسارة ككل تتراكم في مصرف لبنان.

من يتحكم بسعر الصرف؟ هل للصرافين دور في ذلك؟
ان سبب الصعود السريع والانخفاض السريع هو مصرف لبنان. اما الصعود المتدرج فسببه الاقتصاد "المضروب".

ماذا عن دور الصرافين؟
لا يتجاوز تأثيرهم في التلاعب نسبة 10%، علماً انهم لا يملكون قدرة المصرف المركزي.